

دور نظم المعلومات الإدارية في اتخاذ القرار الاداري

Role of Management Information Systems
in Administrative Decision

د. بلفكرات رشيد

جامعة الجزائر 3

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى قياس العلاقة بين نظم المعلومات الادارية وعملية اتخاذ القرار في الادارة المحلية، وذلك بعرض تحديد مدى فاعلية نظام المعلومات المطبق في المؤسسة من حيث قدرة النظام على توفير المعلومات والبيانات التي يحتاجها صانع القرار بما يمكن من توفير السرعة والدقة في اتخاذ القرار الاداري، وذلك بالاعتماد على نظم تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات الحديثة لما توفره هذا التكنولوجيا من كفاءة في نقل البيانات والمعلومات بين تقسام وفروع المؤسسة من جهة، وكذا قدرة هذه التكنولوجيا على معالجة البيانات وتخزينها واسترجاعها في الوقت المناسب من جهة ثانية، وهو ما يمكن صانع القرار من تحقيق الكفاءة والفاعلية في اتخاذ القرارات وحل المشكلات في اسرع وقت ممكن.

الكلمات المفتاحية: المعلومات، نظم المعلومات، أمن المعلومات، اتخاذ القرار، فاعلية القرار.

Abstract :

The purpose of this study is to measure and describe the relationship between management information systems and the decision making process in the local administration, in order to determine the effectiveness of the information system applied in the organization in terms of the ability of the system to provide the informations and data needed by the decision maker to provide speed and accuracy in administrative decision making , and Based on informations technology systems and modern communication networks, because of the efficiency of this technology in the transfer of data and informations between the divisions and branches of the organization , as well as the ability of this technology to process data storage and retrieval in a timely manner too, and that can help the decision maker to achieve efficiency and effectiveness in decisions-making and problems-solving as soon as possible.

Keywords: Informations , information systems, informations security, decision making, decision effectiveness.

مقدمة:

تعتبر نظم المعلومات من أهم الإنجازات التي تحققت في مجال العمل الإداري، معتمدة في ذلك على ما حققه تكنولوجيا الحاسوب الإلكترونية وشبكات الإتصال الحديثة في مجال نقل واسترجاع البيانات وتوفير

دور نظم المعلومات الإدارية في اتخاذ القرار الإداري

المعلومات الموثقة والمتكاملة بالشكل الذي يمكن من تبسيط إجراءات العمل الإداري وتحقيق السرعة و الفاعلية في اتخاذ القرار .

نشأ نظام المعلومات الإدارية باستخدام الحاسوبات في بداية التسعينيات من القرن الماضي، ولم تنجح هذه النظم في تحقيق أهدافها في ذلك الوقت بسبب محدودية إمكانات الحاسوبات الإلكترونية رغم وجود قواعد المعلومات لكنها كانت غير شائعة وصعبة الاستخدام، ثم بدأت تنشط عملية تنفيذ هذه النظم مع تطور الحاسوبات الإلكترونية وشبكات الاتصالات في بداية السبعينيات، وقد ساعد هذا التقدم على تطور نظم المعلومات الإدارية ما ساهم في تقليل وقت إنجازها واستغلال المعلومات بشكل كبير.

ونظراً للأهمية الإستراتيجية لنظام المعلومات ودوره في ترشيد عملية صنع القرار الإداري في الإدارة المحلية الجزائرية فقد انطلقت هذه الدراسة من الأشكالية التالية: كيف تساهم نظم المعلومات الإدارية في تفعيل عملية اتخاذ القرار في الادارة المحلية ؟

I. الاطار النظري للدراسة:

1. نظم المعلومات الإدارية.

يعرف نظام المعلومات على أنه: "ذلك النظام الذي يقوم بجمع المعلومات يدوياً أو آلياً وينظمها ويخرجها ويعالجها".¹ وعرف Laudon نظم المعلومات Information System على أنها: "عبارة عن مجموعة من المكونات أو العناصر المتراصة والمتفاعلة معاً والتي تتولى مهام جمع واسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات ودعم وظائف التنسيق والرقابة في المنظمة، إضافة إلى ذلك فإن نظم المعلومات يمكن أن تلعب دورا هاما في مساعدة المديرين والعاملين في المنظمة على تحليل المشكلات والتوصير المرئي للموضوعات المعقدة وتنمية المنتجات الجديدة".²

عرف Lucas نظام المعلومات الإدارية على أنه: "مجموعة من الإجراءات والبرمجيات والآلات والتركيبات وعلم المناهج الضرورية لمعالجة البيانات واسترجاعها والتي تعد ضرورية لإدارة المنظمة".³

عرف الصباغ نظام المعلومات على أنه: "البيئة التي تحتوي على عدد من العناصر التي تتفاعل فيما بينها ومع محیطها بهدف جمع البيانات ومعالجتها حاسوبيا وبث المعلومات لمن يحتاجها لصناعة القرار".⁴

ومن الواضح أن كل التعريف السابقة تركز على أنّ نظام المعلومات نظام يقوم بجمع المعلومات والبيانات ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها وبثها بما يدعم وظيفة صنع القرار داخل المنظمة وعلى جميع المستويات الإدارية، فنظام المعلومات الإدارية هو مجموعة أو توليفة من الموارد البشرية والأدوات والإجراءات والبرامج التي تقوم بجمع البيانات ومعالجتها وتوزيعها على مختلف المستويات الإدارية في المنظمة بعرض تنفيذ الأعمال واتخاذ القرارات.⁵

يقوم نظام المعلومات الإدارية بتنفيذ مجموعة كبيرة ومتنوعة من الوظائف والمهام يمكن تقسيمها إلى:

دور نظم المعلومات الإدارية في اتخاذ القرار الإداري

1- جمع البيانات: وتمثل هذه الوظيفة الأولى في نظام المعلومات الإدارية، حيث يتم جمع المعلومات التي تحتاجها المنظمة من مختلف المصادر، بحيث يجب أن تكون هذه المعلومات ذات قيمة معينة ومهمة لاتخاذ القرارات الإدارية وتمثل هذه الوظيفة في :

أ - تسجيل المعلومات: وتحتاج هذه العملية إلى تسجيل وتدوين البيانات بطريقة آلية أو يدوية تمكن من استرجاعها بسهولة في وقت لاحق.

ب - ترميز البيانات: ويقصد بها تحويل البيانات والمعلومات إلى رموز وصور يمكن ان تسجل وتخزن هذه البيانات في شكل حروف أو صور أو أعداد تمكن من سهولة الرجوع إليها عن الحاجة، ومثال ذلك تسجيل بيانات الطالب أو العميل وترميزها بأعداد مثل رقم الطالب، أو رقم الشيك، أو الفاتورة... الخ.

2- معالجة البيانات: ويقصد بها تحويل البيانات من هيئتها الأولية إلى معلومات ذات معنى وقيمة.⁶ إذ تساهم عملية المعالجة في تسهيل مهمة صنع القرارات، وتمر عملية معالجة البيانات بثلاث مراحل أساسية هي:⁷

• تهيءة البيانات وتغذيتها: حيث يتم في هذه العملية تهيأت البيانات وتحضيرها لغرض إدخالها إلى النظام بصيغة يمكن من خلالها تسجيلها وقراءتها، والمهم في هذه العملية هو تغذية النظام بشكل سليم بهذه البيانات.

• تصفية البيانات: بعد عملية التغذية تتم تصفية البيانات وغربلتها من مفردات البيانات الغير مفيدة أو التي ليست لها علاقة بالحالة أو الموقف المطلوب صنع القرار بصدده والإقتصار على ما هو مفيد وضروري فقط، وتمثل عملية التصفية في إستبعاد البيانات الفائضة وإزالة حالة التعارض والغموض فيما بينها، وذلك لضمان شمولية مخرجات البيانات النهائية وملائمتها للموقف موضوع القرار.

• فهرسة البيانات: وتمثل هذه العملية في تصنيف وترتيب البيانات على نحو يمكن من الوصول إليها بكل سهولة.

3- خزن واسترجاع المعلومات: إن الغرض الأساسي لعملية خزن المعلومات هو الإعتقاد بأنها ذات فائدة وأهمية في اتخاذ القرارات المستقبلية، وهذا الأمر قد ينجر عنه تخزين كمية كبيرة من المعلومات غير الضرورية. ويتم حفظ وتخزين البيانات بطريقة تمكن من الرجوع إليها بسهولة عند الحاجة، كما أن طريقة التخزين تتوقف على نوع التكنولوجيا المستخدمة والمتوفرة للمؤسسة، وتؤدي عملية تشغيل البيانات قبل تخزينها إلى الإحتفاظ بحجم أقل من البيانات وكذا تخفيض تكلفة الصيانة والتحديث للمعلومات.

4- استرجاع المعلومات ونشرها: يجب على نظام المعلومات الإدارية أن تتمكن من استخراج المعلومات في الشكل المناسب للغرض الذي تخدمه المعلومات من جهة وإيصال المعلومات إلى المستخدمين من جهة ثانية حتى يتمكنوا من استخدامها، كما يتبع نشر هذه المعلومات على أعضاء وفروع مختلفة من المؤسسة وذلك لضمان أكبر قدر من السرعة والكفاءة في مواجهة المشاكل وحلها واتخاذ القرارات بشأنها.⁸

2. أهمية نظم المعلومات الإدارية.

حتى عهد قريب لم تكن نظم المعلومات تمثل أحد الأصول الهامة في المنشأة، فالعملية الإدارية كانت تتم على أساس الخبرة وبشكل مباشر لكن اليوم أصبحت نظم المعلومات الإدارية تمثل ضرورة حتمية للمؤسسات التي تبحث عن الريادة والتميز في تقديم الخدمات، وقد زادت هذه الأهمية لنظم المعلومات الإدارية نظراً لزيادة التخصص وتقسيم العمل، وظهور أساليب جديدة في اتخاذ القرارات، والإتجاه نحو اللامركزية الإدارية، وبروز ظاهرة العولمة والتحول نحو إقتصاد الخدمات، وتحقق نظم المعلومات الإدارية عدة فوائد وخدمات للمنظمة أهمها:

- تقديم المعلومات إلى المستويات الإدارية المختلفة.
- تقديم المعلومات إلى الأقسام المختلفة بغية إصدار التقارير عن أنشطة المنظمة المختلفة.
- مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الناجحة والفعالة من خلال تهيئة المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب.
- استثمار المورد المعلوماتي في المنظمة والسيطرة على كافة المعلومات فيها.
- القدرة على حفظ وخزن المعلومات التي تعامل بها المنظمة ومعالجتها وإمكانية استرجاعها بالشكل والوقت والحجم الذي يخدم المستفيد النهائي من خلال البحث الإنقائي للمعلومات.
- القدرة على تبادل ومشاركة المعلومات والتحاور عبر شبكات الاتصال داخل المنظمة وخارجها.
- الإحاطة المستمرة بالمعلومات التي تخدم المستفيدين عن التطورات الحديثة فيما يخص نشاطات المنشأة أو المستفيد.
- الرد على استفسارات المستفيدين عن طريق التحاور بين المستفيد والنظام.⁹

3. أنواع نظم المعلومات الإدارية:

نظراً لتنوع احتياجات الإدارات بإختلاف المستويات الإدارية وبإختلاف حجم وطبيعة المنظمات، فقد ظهرت أنواع رئيسية لنظم المعلومات الإدارية الموجهة لدعم مستويات إدارية محددة، أو لإستخدامها في مجالات تطبيقية حيوية في المنظمة ، حيث يرى أنَّ المنظمات تتكون من هيكل تنظيمي يتكون من عدة مستويات وشخصيات، وأنَّ هيكل المنظمة تكشف عن وجود تقسيم واضح للعمل وتوزيع السلطات وتنظيم المسؤولية وفق تسلل هرمي.¹⁰

وعلى الرغم من التشابه الذي يجمع بين جميع أنواع نظم المعلومات من حيث عناصرها ومكوناتها، إلا أنَّ هناك عدة أنواع وكل نوع خصائصه واستخداماته ، وتنتمي أهم أنواع نظم المعلومات الإدارية في:

1) نظم معالجة البيانات: تعتبر نظم معالجة البيانات من أوائل نظم المعلومات التي استخدمت في المنظمات لكونها تؤدي مهاماً لا غنى عنها، فهي تتولى عملية جمع البيانات الروتينية اليومية التي تصنف المستويات التشغيلية المختلفة مثل التسويق، إنتاج، تمويل، حيث تتولى الإدارة جمعها ومعالجتها وتلخيصها وتخزينها في ملفات تدعى بقاعدة البيانات Data base، وعرضها في شكل تقارير تحتوي بيانات تصنف

أحداث تاريخية تساهم في عملية صنع القرارات من قبل أنواع أخرى من نظم المعلومات سواء داخل المنظمة أو خارجها.¹¹

(2) نظم السيطرة على العمليات: وتقوم هذه النظم بإنتاج القرارات التشغيلية التي تسيطر على العمليات المادية، وتشمل عدة مجالات كالرقابة على عمل الآلات وإصدار الأوامر والأجور والتعويضات.

(3) نظم أتممة المكاتب: وتقوم بإسناد اتصالات المكاتب والعمليات المتعلقة بالعملية الإنتاجية.

(4) نظم المعلومات الإدارية: تقوم هذه النظم بتوفير المعلومات الضرورية لعملية إسناد اتخاذ أو إصدار القرارات الإدارية.

(5) نظم مساندة القرارات: وتقوم هذه النظم بإسناد تفاعلي لعملية صناعة القرارات التي ينجزها المدراء كجزء رئيسي من نشاطاتهم.

(6) نظم دعم الإدارة العليا: وترتبط هذه النظم بالمستوى الاستراتيجي للمنظمة، وتشمل التنبؤات بالعمليات المستقبلية، مثل المبيعات، التشغيل والتخطيط للقوى العاملة.

(7) النظم الخبيرة: تقلد هذه النظم الذكاء الإنساني من خلال استخدام نماذج المحاكاة لقرارات الخبير، ومعرفة واسعة ومركزية مخزنة في قواعد البيانات الخاصة بها من خلال فرض أنواع معينة من الأسئلة بصيغة (إذا كان، إذن ماذا؟)، وتقدم هذه النظم الحلول المناسبة للمواقف أو المشكلات.

إضافة إلى ما سبق هناك عدة أنواع أخرى لنظم المعلومات الإدارية والتي تتوزع وفق الاحتياجات الإدارية وباختلاف المستويات الإدارية.

4. مكونات نظم المعلومات الإدارية: تتكون نظم المعلومات الإدارية من خمسة موارد أساسية هي:¹²
أولاً : الموارد المادية: وتشمل جميع الموارد المستخدمة في معالجة البيانات وبالأخص الماكينات، مثل

الحواسيب الكبيرة والصغيرة والطابعات والأقراص الضوئية أو المغناطيسية.

ثانياً: الموارد البشرية: للعنصر البشري أهمية بالغة في نظام المعلومات الإدارية، حيث أنّ هناك حاجة ماسة للأفراد لتشغيل جميع أنظمة المعلومات، حيث أنّ أهمية هذا العنصر تفوق المكونات المادية كالحسابات وتقنيات الاتصال تعد من المستلزمات المهمة في إدارة وتشغيل نظم المعلومات الإدارية إلا أنّ أهميتها تتوقف على مدى الإستفادة منها من خلال توفير العناصر البشرية القادره على التعامل معها وتوظيفها بكفاءة عالية لصالح أنشطة المنظمة.

يضم نظام المعلومات الإدارية نوعين من الموارد البشرية هما: المتخصصين والمستخدمين النهائيين.

• المتخصصين في نظام المعلومات: ويضم محللي النظم والمبرمجين والمشغلين.

• المستخدمين النهائيين: وهم الأفراد الذين يستخدمون نظام المعلومات لاستخراج المعلومات واستخدامها داخل المنظمة أو خارجها.¹³

دور نظم المعلومات الإدارية في اتخاذ القرار الإداري

ثالثاً: موارد البرمجيات: وهي المكونات التي تشمل على نظم والبرمجيات الأساسية لتشغيل نظم المعلومات وتشمل نظم التشغيل والبرمجيات المساعدة مثل برامج التصميم والرسم وبرامج السحب والطباعة...الخ.

رابعاً: موارد البيانات: تعتبر البيانات جزءاً أساسياً من أصول المنشأة، فهي مورد يجب أن ينظم ويدار بكفاءة، بحيث يتضمن جميع مكونات تكنولوجيا المعلومات الازمة للمنشأة حتى تستطيع البيانات خدمة المستخدم النهائي، كما أن إدارة مورد البيانات يجب أن تكون جزءاً متكاملاً من استراتيجية المنشأة، وتتنظيم مورد البيانات يكون في شكل قواعد البيانات وقواعد المعرفة أو بنوك المعلومات التي توفر المعلومات لإعطاء الخبرة في الموضوعات المختلفة.¹⁴

خامساً: موارد شبكات الاتصالات: تشكل شبكات الاتصال مورداً هاماً من موارد نظام المعلومات، حيث تمكن مستخدميها من تراسل وتبادل المعلومات ومشاركتها، كما تتيح هذه الشبكات إمكانية استخدام برمجات المساعدة والوصول إلى قواعد البيانات المختلفة.

5. أمن وحماية نظم المعلومات الإدارية.

يعرف الأمن بشكل عام على أنه: "حالة التي يكون فيها الفرد أو المؤسسة في مأمن من الخطر، أو بعبارة أخرى هو الحماية من الخصوم الذين يريدون إلحاق الضرر عمداً أو دون قصد".¹⁵

أما أمن المعلومات فهو: "مجموعة الإجراءات والتدابير الوقائية التي تستخدم للمحافظة على المعلومات وسريتها".¹⁶

ويرى الدكتور غالب ياسين أنّ أمن نظم المعلومات الإدارية يعني كل السياسيات والإجراءات والأدوات التقنية التي تستخدم لحماية النظام من كل أشكال الاستخدام غير الشرعي للموارد مثل السرقة، التغيير، التعديل، إلحاق الضرر بالمعلومات وقواعد البيانات، أو إلحاق الضرر المادي المتعمد بالأجهزة، بالإضافة إلى وجود تهديدات أخرى مثل الأخطاء الإنسانية والحوادث الطبيعية والكوارث.¹⁷

يشمل مفهوم الأمان لنظم المعلومات كل الإجراءات والتدابير المستخدمة في المجالين الإداري والفنى لحماية المصادر البيانية (أجهزة، برمجيات، بيانات، وأفراد) من التجاوزات والتدخلات الغير مشروعة التي تقع عن طريق الصدفة أو عمداً عن طريق التسلل أو كنتيجة لإجراءات خاطئة أو غير الوافية المستخدمة في إدارة هذه المصادر.¹⁸

عناصر أمن المعلومات

لتوفير الحماية المطلوبة للمعلومات لابد من توفر مجموعة من العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار هي:¹⁹

1. سرية المعلومات: إن المعلومات المهمة والإستراتيجية التي تخصل المنظمة يجب أن يتم الحفاظ عليها والتعامل معها بشكل سري، وفق ظواقي تحدد من قبل الإدارة العليا، عن طريق التأكد من عدم السماح للأشخاص الغير مخول لهم الإطلاع على المعلومات، وعدم إجراء أي تغيير عليها، لضمان أن تكون

دور نظم المعلومات الإدارية في اتخاذ القرار الاداري

المعلومات صحيحة ودقيقة ومتكاملة أثناء تخزينها أو نقلها، فورية المعلومات تتطلب إخفاءها ومنع تسريبها إلى أي فرد غير مخول له الحصول عليها.

2. سلامة المحتوى: ويقصد به التأكد من أنّ ما تحتويه المعلومات صحيح ولا يمكن تعديلاً أو تدميرها أو العبث بمحفوظاتها وتغييرها في أي مرحلة من مراحل المعالجة أو التبادل، سواء كان ذلك ضمن البيئة الداخلية أو الخارجية للمنظمة، والتأكد من أنّ المعلومات التي أرسلت هي نفسها التي يتم تلقفها من الطرف الآخر.

3. استمرارية توفير المعلومة: أي معنى ضمان عمل نظام المعلومات بكل مكوناته، وتقديم الخدمة لمواضع المعلومات وضمان الإستقرارية وحماية النظام من أنشطة التعطيل، وعدم من المستخدم من إستعمال المعلومات أو الدخول إليها من خلال تحديد طرق الإستخدام وأوقاته، ومنع الوصول الغير الشرعي إلى نظام المعلومات سواء من داخل النظام أو خارجه.

طرق وأساليب الحماية.

تتمثل أهم طرق وأساليب الحماية لنظام المعلومات في الإجراءات التالية:²⁰

أ- الحماية من الفيروسات: وذلك من خلال مايلي:

- تركيب برامج مضادة للفيروسات ملائمة لنظام التشغيل المستخدم في الكمبيوتر.
- التأكد من خلو البرامج الجديدة والتي هي بصدور الإستخدام من الفيروسات.
- عدم إستقبال أو استخدام الملفات المجهولة داخل النظام.
- عمل نسخ إحتياطية من الملفات الهامة وحفظها في مكان آمن.

ب- الإجراءات الوقائية من الإختراقات: وتتمثل في:

- وضع جدران نارية.
- التحكم بالدخول إلى النظام.
- إستخدام وسائل الحماية للدخول إلى النظام مثل كلمة السر أو التشفير.
- ضمان تكامل وسائل الحماية المستخدمة.

ت- الإجراءات الوقائية من تهديدات الأشخاص: وتتمثل أساساً في:

- إقامة دورات تدريبية في أمن الكمبيوتر.
- توعية العاملين بأهمية وقيمة المعلومات وأساليب السيطرة عليها.
- أخذ تعهدات من العاملين بضرورة حماية الأسرار التي يطلعون عليها.

الإطار الميداني (الجانب التطبيقي): II

يمثل الإطار الميداني تجسيداً للإطار النظري في أرض الواقع، وذلك من خلال الكشف عن طبيعة العلاقة (الارتباط) بين نظم تكنولوجيا المعلومات وعملية اتخاذ القرار الاداري ، وذلك من خلال إختبار

دور نظم المعلومات الإدارية في اتخاذ القرار الإداري

الفرضيات التالية: 1 - توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين نظام المعلومات المحوسبة عملية اتخاذ القرار من حيث القدرة على استخدام المعلومات، كفاءة الاتصال، فاعلية اتخاذ القرار.

وتترى عن هذه الفرضية الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين نظام المعلومات المحوسبة واستخدام المعلومات.

- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظام المعلومات المحوسبة وكفاءة عملية الاتصال.

- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظام المعلومات المحوسبة وفاعلية اتخاذ القرار.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحواً أثر استخدام نظام المعلومات المحوسبة على اتخاذ القرار الإداري تعزيز إلى متغير الجنس والمستوى التعليمي، الخبرة الوظيفية.

وتنترى عن هذه الفرضية الفرضيات التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحواً أثر استخدام نظام المعلومات المحوسبة على اتخاذ القرار الإداري تعزيز للجنس .

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحواً أثر استخدام نظام المعلومات المحوسبة على اتخاذ القرار الإداري تعزيز للمستوى التعليمي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحواً أثر استخدام نظام المعلومات المحوسبة على اتخاذ القرار الإداري تعزيز للخبرة الوظيفية.

منهجية الدراسة وأدوات جمع البيانات.

يتناول هذا البحث مجتمع البحث وعينة البحث، والتعريف بأداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة ومنهجية تطوير النموذج والمقاييس المستخدمة في الدراسة، واختبارات النموذج المطبقة على أفراد عينة البحث.

1. مجتمع وعينة البحث: يتكون مجتمع البحث من جميع الأفراد العاملين على مستوى ولاية غليزان ، وقد تم اختيار عينة البحث بشكل عشوائي، تكون عينة البحث من عدد من الموظفين الإداريين الذين يشغلون مختلف المناصب الإدارية في الولاية، حيث يبلغ عدد افراد مجتمع الدراسة 491 موظفا منهم 20 الإدارية العليا و 50 موظف في الإدارة الوسطى و 422 موظف في الإدارة الدنيا.

وقد تم اختيار عينة البحث بشكل عشوائي من بين جميع الموظفين الموجودين في المستويات الإدارية، حيث قام الباحث باختيار عينة البحث التي تتكون من (100) موظف من ضمن المجموع الكلي للموظفين بالولاية محل الدراسة والبالغ عددهم الكلي (491) موظف موزعين على مختلف المستويات الإدارية.

2. أداة الدراسة: قام الباحث بتوزيع 100 إستمارة على أفراد مجتمع الدراسة أسترد منها 83 إستمارة، وهو ما يمثل (16,86 %) من الحجم الكلي لمجتمع الدراسة وتتكون اداة الدراسة من قسمين مقسمة على النحو التالي:

دور نظم المعلومات الإدارية في اتخاذ القرار الاداري

القسم الأول : يهدف إلى التعريف على الخصائص والبيانات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة حيث تتضمن ستة (06) أسئلة تمثل في (الجنس، العمر المؤهل العلمي، التخصص العلمي، مدى الخدمة في الوظيفة الحالية).

القسم الثاني : يتضمن 25 فقرة مقسمة على النحو التالي:

- الفقرة من 01 إلى 10: تقيس درجة توفير والإعتماد على تقنية المعلومات ومدى ملائمتها لأداء المهام والوظائف (الحاسب الآلي، شبكات الإتصالات، الموارد البشرية).

- الفقرات من 11 إلى 15: تقيس مدى فاعلية نظام المعلومات الإلكتروني وملائمته لعملية اتخاذ القرار.

- الفقرة من 16 إلى 20: تقيس هذه الفقرات درجة أهمية وفاعلية نظم المعلومات وقواعد البيانات والبرمجيات في توفير الدعم اللازم لعملية اتخاذ القرار.

أساليب تحليل البيانات:

تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية بغضون اختيار فرضيات الدراسة وتحليلها بهدف التحقق من الأهداف التي يسعى إليها البحث، وذلك من خلال الإستعانة ببرامج (SPSS,V20) وهو برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية حيث قام الباحث وبالإعتماد على برنامج (SPSS) باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- مقاييس الإحصاء الوصفي (التكرار ، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية) لبيان خصائص العينة.

- تحليل الانحدار البسيط (T-TEST) ومعامل إرتباط بيروسون لقياس العلاقة بين المتغير المستقل والتابع واختبار الفرضيات.

- اختبار الثبات Test: لقياس صدق وثبات الاستبيان والتحقق من مقدار الإتساق الداخلي لأداء القياس، وذلك للتأكد من عدم حصول النموذج على بيانات خاطئة، وبالتالي ضمان إعطاءه لنفس النتائج فيما لو تم أعيد تطبيقه على العينة نفسها وبنفس الظروف التي طبق فيها لأول مرة، حيث يمكن القول أن الأداة تصلح لجمع البيانات ونتائجها مستقرة بصرف النظر عن الشخص الذي يطبق الإختبار أو الذي يصممه.

وقد قام الباحث بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Granbackes) لمتغيرات الدراسة، كما هم موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(08): يوضح معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة.

المتغير	معامل ألفا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عدد العبارات
المحور الاول	0,85	3,60	0,22	10
المحور الثاني:	0,89	3,73	0,26	18
معامل الثبات الكلي	0,86	3,45	0,17	40

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي (spss).

نلاحظ من خلال الجدول أنَّ قيم معامل الثبات لمحاور الدراسة قد تراوحت بين 0,85 و 0,89 ، حيث أنَّ قيم معامل الإرتباط ألفا كرونباخ تتراوح بين (0-1) وحتى يتمتع المقياس بالثبات يجب أن لا يقل الحد الأدنى لقيمة المعامل في هذا الاختبار عن (0,70)، في حين أنَّ النسب المقبولة إحصائياً في مجال الدراسات الإدارية لا تقل عن (0,60)، وبالرجوع إلى نتائج معامل ثبات الدراسة نجد أنَّ معامل الثبات الكلي لمحاور الدراسة قد بلغ (0,86) وهذا يشير إلى أنَّ القيم مقبولة لأنها أكبر من النسب المحددة سابقاً (0,60)، وبناءً عليه فإنَّ جميع فقرات الدراسة قد حصلت على قيم جيدة للثبات، وهي مقبولة لأغراض التحليل الاحصائي وبالتالي فإنَّ الاختبارات التي تم إعتمادها في هذه الدراسة توفر دلالات صحيحة على صدق أداة الدراسة وثباتها وعلى أنَّ فقرات الإستبيان تتميز بترابط وإنساق عالي.

حدود الدراسة : اقتصرت على دراسة العلاقة بين المتغير التابع والمستقل وأثر السمات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة على وجود علاقة بين نظم المعلومات وصناعة القرار الاداري.

مكان الدراسة: اختيرت ولاية غليزان لإجراء الدراسة وذلك لدورها الهام باعتبارها مؤسسة ادارية عامه مكلفة بادارة التنمية المحلية الشاملة وذلك من خلال تحليل اتجاهات موظفيها حول عملية اتخاذ القرار.

اختبار و تحليل فرضيات الدراسة :

لقد تم اعتماد قاعدة القرار التالية لاختبار الفرضيات:

قبول H_0 : إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05).

رفض H_1 : إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05).

اختبار وتحليل الفرضية الرئيسية الأولى :

الجدول رقم 1: يقيس متغيرات الفرضية الرئيسية الأولى.

المتغير	قيمة بيرسون	درجة الحرية	مستوى الدلالة
استخدام المعلومات	0.53	82	0.00
كفاءة الاتصال	0.22	82	0.00
فاعلية القرار	0.03	82	0.37

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي .

- **الفرضية الاولى:** إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) اقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نقبل الفرض H_1 التي تقول بوجود علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظام المعلومات المحوسبة والوصول الى المعلومات ، وذلك بناءً على قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.53) ، وهذا يفسر أن استخدام نظام المعلومات المحوسبة سيؤدي إلى تحسين عملية الوصول الى المعلومات واستخدامها في عملية اتخاذ القرار من حيث قدرة الوسائل والامكانات التكنولوجية التي تمكن من الوصول الى المعلومات وتسهيل عملية تبادل ونقل المعلومات بالسرعة والدقة وهو ما يسهم في جودة القرارات المتخذة.

دور نظم المعلومات الإدارية في اتخاذ القرار الاداري

- الفرضية الثانية: إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) أقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نقبل الفرض H_0 التي تقول بوجود علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظام المعلومات المحسوب وكفاءة عملية الاتصال ، وذلك بناءاً على قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.83)، وهذا يفسر أن استخدام نظام المعلومات المحسوب سيؤدي إلى تحسين عملية اتخاذ القرار من خلال تحسين عملية اتخاذ القرار وزيادة فاعليتها بما يمكن صانع القرار من نقل وتبادل المعلومات والبيانات التي تتعلق بالمشكل المطروح بإستخدام الوسائل والامكانيات التكنولوجية وهو ما يسهم في جودة القرارات المتخذة.

- الفرضية الثالثة: إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.37) أقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نقبل بالفرض البديل H_1 التي تقول بعدم وجود علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظام المعلومات المحسوب وفاعلية القرار الاداري، وذلك بناءاً على قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.03)، وهذا يفسر أن حوسبة نظام المعلومات في ولاية غليزان لم يؤثر بشكل كبير على فاعالية القرار وهذا راجع اساساً الى طبيعة العمل الاداري الذي يخضع للنصوص القانونية والتنظيمية اضافة الى قدرة الادارة على الحصول على المعلومات ومعالجتها بكفاءة عالية لتتوفر الامكانيات المادية والبشرية.

اختبار وتحليل الفرضية الرئيسية الثانية:

الجدول رقم (02): يقيس متغيرات الفرضية الثانية.

المتغير	قيمة T-test	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الأنحراف المعياري
جنس المبحوثين	496.266	82	0.00	0.47
المؤهل العلمي	311.56	82	0.00	0.72
الخبرة الوظيفية	150.511	82	0.37	0.46

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي.

- الفرضية الفرعية الاولى: إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) أقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض الفرض H_0 التي تقول بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظام المعلومات المحسوب وجنس المبحوثين ، وذلك بناءاً على قيمة معامل t-test التي بلغت (496.26) بانحراف معياري بلغ (0.47)، وهذا يفسر أن استخدام نظام المعلومات المحسوب سيؤدي إلى تحسين عملية الوصول إلى المعلومات واستخدامها في عملية اتخاذ القرار من حيث قدرة الوسائل والامكانيات التكنولوجية التي تمكن من الوصول إلى المعلومات وتسهيل عملية تبادل ونقل المعلومات بالسرعة والدقة، وهو ما يسهم في جودة القرارات المتخذة وهذا بغض النظر عن جنس الاشخاص الذين يستخدمون النظام.

- الفرضية الفرعية الثانية: إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) أقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نقبل الفرض الصافي H_0 التي تقول بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظام المعلومات المحسوب والمؤهل العلمي ، وذلك بناءاً على قيمة معامل t-test التي بلغت (311.56) ، بانحراف معياري بلغ (0.72)، وهذا يفسر أن استخدام نظام المعلومات المحسوب لا يتأثر بالمؤهل العلمي، حيث تتأثر قدرة

المستخدم للنظام على الوصول الى المعلومات والبيانات التي يحتاجها في عملية إتخاذ القرار بمدى فاعليته النظام.

- الفرضية الفرعية الثالثة: إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) اقل من المعتمدة (0.05) وبالتالي نقبل الفرض H_0 التي تقول بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظام المعلومات المحسوب والخبرة الوظيفية، وذلك بناءاً على قيمة معامل t-test التي بلغت (496)، بانحراف معياري بلغ (0.46)، وهذا يفسر أن استخدام نظام المعلومات المحسوب ساهم في تحسين الاداء الوظيفي لمتخذي القرار نظراً لاستخدام وسائل وتقنيات حديثة في العمل مما سهل من طريقة انجاز الاعمال خاتمة :

هدفت هذه الى تحليل أثر استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات على عملية اتخاذ القرار الاداري في الأجهزة الحكومية المحلية . ولتحقيق هذا الهدف تم التطرق في الإطار النظري و المفاهيمي للموضوع بقصد الوقوف على خلفيته النظرية و تمحيص الدراسات السابقة بشأنه والاستفادة منها في تحديد المتغيرات المؤثرة في إشكالية الدراسة بوضوح حيث ثم صياغتها في فرضيتين رئيسيتين تفرعت عنها مجموعة من الفرضيات الفرعية، ثم تطرق الباحث الى الإطار الميداني والذي يعد تجسيداً للإطار النظري على أرض الواقع، حيث تم في هذا الصدد تصميم استبانة لغرض جمع البيانات والمعلومات وتوزيعها على عينة مكونة من (83) موظفاً وموظفة في مركز ولاية غليزان وذلك بغرض معرفة آرائهم وتوجهاتهم اتجاه متغيرات الدراسة.

حيث قام الباحث باستخدام عدد من الاساليب الاحصائية لتحليل بيانات الاستبانة و إختبار الفرضيات واستخلاص النتائج وتقديم مقتراحات بشأن الموضوع النتائج :

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- أظهرت الدراسة وجود علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات وعملية اتخاذ القرار الاداري مما يؤكد على أن المسؤولين الاداريين لولاية غليزان تدرك هذه الأهمية وتعمل على الاستثمار والتطوير في هذه الأداة لتحسين جودة القرارات وزيادة فاعليتها.
- أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات وتحسين العملية الاتصالية بين مختلف اقسام وفروع والهيئات الادارية التابعة للولاية.
- أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات و فاعليه القرار و هذا يدعو ولاية غليزان الى ضرورة ل القيام بتعزيز دور التكنولوجيات الحديثة ورفع مهارات العاملين وتدريبهم بما يحقق الموائمة ما بين نظم تكنولوجيا المعلومات وصناعة القرار.
- أظهرت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو أثر استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات على عملية اتخاذ القرار الاداري تعزيز للمتغيرات (الجنس، المستوى التعليمي، الخبرة الوظيفية).

الإقتراحات:

- ضرورة بناء نظم معلومات متطرفة تدعم عمليات اتخاذ القرارات الغير مهيكلة بوضع خطط وإستراتيجيات تدعم التسويق والتعاون بين الإدارات المختلفة
- الاعتماد على النظم والتكنولوجيا الحديثة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية بما يحقق الكفاءة والفاعلية الإدارية.
- العمل على تحديث وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بشكل دائم ومستمر ويتاسب مع طبيعة العمل وأيضاً الرابط الحاسوبي الداخلي بين الأقسام الإدارية حتى يتم تحقيق السرعة في توفير المعلومات توظيف ودعم الجهاز الإداري بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والقادرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات ، حيث أن كفاءة وفاعلية القرارات تعتمد بشكل كبير على الاستثمار في العنصر البشري الذي يعد من أهم العناصر في العملية الإدارية.

الهوامش

¹ ميلودي محمد، "دور نظم المعلومات في تدعيم القرارات الإدارية" ، (رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009)، ص 24.

² Laudon .K.C and Laudon .J P , Management information System, 12th edition, USA: Prentice Hall, 2012, p 15.

³ Humbet LESCA. Elizabeth LESCA, Gestion d'information qualité de l'information et performance de l'entreprise ، Paris : litec ، 1995 ، p 11 .

⁴ عmad عبد الوهاب الصباغ، نظم المعلومات وما هي وتكوينها، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004، ص 11.

⁵ K.P Trupathi, "Mis is an Effective Tool to decision Making", International journal of computer Application, volume 7, octobre 2010 , p 25.

⁶ مشعان ضيف الله مقابل السليماني، "تطوير نظم المعلومات الإدارية في إدارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية" ، (أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة أم القرى: كلية التربية، 2008)، ص 52.

⁷ محمد حسين فرج الطائي، مدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005، ص 120.

⁸ نبيل عزت أحمد موسى، أساسيات نظم المعلومات في المنظمات الإدارية، ط 2، مكة المكرمة: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2006، ص 159.

⁹ علاء السالمي وآخرون، أساسيات نظم المعلومات الإدارية، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2001، ص 65.

¹⁰ Laudon. K. C. and Laudon. J.P, Op.Cite, p 18.

¹¹ مجدى عريف، "نظم المعلومات الإدارية ودورها في حل مشكلات الإدارة العامة" ، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا: كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، 2008)، ص 52.

¹² ماجد احمد عبد العزيز بشر ، أنظمة المعلومات و دورها في دعم القرار الإداري، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011، ص 31.

¹³ Rafeal. L. Alcami Carlos.D. Caranana,Op. Cite,p 15.

¹⁴ ماجد أحمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 32.

¹⁵ Michael. E.WITMAN, Herbert. J MALTORD, principles of information Security , 5thedition, USA, cengage learning, 2011, p 08.

¹⁶ علاء السالمي وآخرون، مرجع سابق، ص 20.

¹⁷ سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، ط1، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2012، ص 223.

¹⁸ دلال صادق ، حميد ناصر الفتال، أمن المعلومات، عمان: دار البازوري للنشر والتوزيع، 2008، ص 11.

¹⁹ شيخي غنية، "تكامل أنواع نظم المعلومات وأثره في ترشيد اتخاذ القرارات"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2015).، ص 40.

²⁰ أمينة قداحفة، "اثر تكنولوجيا المعلومات على المزيج التسويقي من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2014)، ص 58.